سلسلة المقالات
المنهجية
(٣٦)

حديث
«يخرج من النّار من قال لا إله إلّا اللَّه وفي قلبه وزن ذرّة من خير»
هَلْ عُمُومُهُ كُلِّيٌّ أمْ مَخْصُوصٌ بأدلة صارفة؟!

وَقَّعَهُ
الباحث الدكتور/عيد أبو السعود الكيَّال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبيّ بعده ﷺ أما بعد:

فهذه بفضل اللَّه ومنّه والذي لا تتم الصالحات إلا به سبحانه كلمات وجيزة في مسألة وقع فيها النزاع كثيرًا سلفًا وخلفًا، وكَثُرَ فيها الكلام والاضطراب إلىٰ يوم للناس هذا، وأدْلىٰ كلٌّ بوجهته، فأردت بإذن اللَّه تعالىٰ تقريب القول فيها، وبيان الراجح من المرجوح علىٰ منهجية الفتوىٰ والاستنباط علىٰ الأُطر العلمية المضبوطة علىٰ التقعيد الشرعيّ الأصولي، لاسيّما عند تعارض الأدلة في المسألة.

وهذه المسألة مفادها في عنوان المقالة، والتي تبيّن شرط العمل في الإيمان الذي يُدخل الجنة ويُخرج من النّار، يعني: هل يكْفي فيه النطق بالشهادتين ولو لم يعمل خيرًا قط؟ أم لابد من العمل، فإنْ لم يوجد هو مخلّد في النار ولو نطق بالشهادتين بالصدق والإخلاص والنية الصحيحة والقبول والعلم والمحبة؟!

فأبدأ بحول اللَّه وقوّته فأقول: لقد أقمت هذا البحث علىٰ عدّة أصول:

ذكر بعض الأدلة في المسألة على سبيل المثال لا الحصر حتى لا يطول المقال والبحث:

أولًا - الإجماع في المسألة:

فقد قال الإمام الحافظ أبو عبداللَّه عبيد اللَّه بن محمود بن حمدان، المعروف بابن بطة العكبري (ت ٣٨٧ هـ) في كتابه: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة»، والمُسَمَّىٰ بـ «الإبانة الكبرىٰ»، وهو من أقوىٰ الكتب عامة -

عندي- في هذا الباب فقال رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/ ٩-١٠):

«فإنّ أهل الإثبات من أهل السنّة مجمعون علىٰ الإقرار بالتوحيد والرسالة بأنّ الإيمان قول وعمل ونيّة، وبأنّ القرآن كلام اللَّه غير مخلوق، ومجمعون علىٰ أنَّ ما شاء اللَّه كان، ومالم يشأ لا يكون، وعلىٰ أن اللَّه خالق الخير والشّر ومقدرهما، وعلىٰ أنّ اللَّه يُمرىٰ يوم القيامة، وعلىٰ أنّ الجنّة والنار مخلوقتان باقيتان ببقاء اللَّه، وأنّ اللَّه علىٰ عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بالأشياء، وأنّ اللَّه قديم لا بداية له ولا نهاية ولا غاية، بصفاته التَّامة لم يزل عالمًا، ناطقًا، سميعًا، بصيرًا، حيًّا، حليمًا، قد علم ما يكون قبل أن يكون، وأنّه قدَّر المقادير قبل خلق الأشياء، ومجمعون علىٰ إمامة أبي بكر، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ عليهم السلام، وعلىٰ تقديم الشيخين، وعلىٰ أنّ العشرة في الجنّة جزمًا وحتمًا لا شك فيه، ومجمعون علىٰ الترحّم علىٰ جميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، والاستغفار لهم، ولأزواجه، وأولاده، وأهل بيْته، والكفّ عن ذِكرهم إلّا بخير، والإمساك وترك النظر فيما شجر بينهم هذا وأشباهه مِمَّا يطول شرحه، لم يزل الناس مُذْ بعث اللَّهُ نبيّه ﷺ إلىٰ وقتنا هذا مجمعون عليه في شرق الأرض وغربها وبرّها وبحرها وسهلها، وجبلها، يرويه العلماء رُواة الآثار، وأصحاب الأخبار، ويعرفه الأدباء والعقلاء، ويجمع علىٰ إقراره به الرجال، والنسوان، والشيب، والشبَّان، والأحداث، والصبيان في الحاضرة والبادية، والعرب، والعجم، لا يخالف ذلك ولا ينكره ولا يشذ عن الإجماع مع الناس فيه؛ إلّا رجب خبيث زائع مبتدع محقور مهجور مدحور، يهجره العلماء، ويقطعه العقلاء، إن مرض لم يعودوه، وإن مات لم يشهدوه» اهـ.

ثم قال ابن بطة العكبري: (٢/ ٨١-٨٢) باب معرفة الإيمان:

«أما بعد: وفقكم اللَّه، فإنيّ مُبيّنٌ لكم شرائع الإيمان التي أكمل اللَّه بها الدين، وسماكم بها المؤمنين، وجعلكم أخوة عليها متعاونين، وميّز المؤمنين

بها من المبتدعين المرجئة الضالين الذين زعموا أنّ الإيمان قول بلا عمل ومعرفة من غير حركة، فإنّ اللَّه ﷻ قد كذّبهم في كتابه، وسنّةَ نبيه، وإجماع العقلاء والعلماء من عباده، فتدبَّروا ذلك وتفقهّوا ما فيه، وتبيّنوا علله ومعانيه، فاعلموا - رحمكم اللَّه- أنّ الإيمان إنّما هو نظام اعتقادات صحيحة بأقوال صادقة، وأعمال صالحة، بنيَّات خالصة، بسنن عادلة، وأخلاق فاضلة، جمع اللَّه فيها لعباده مصالح دنياهم وآخرتهم، ومراشد عاجلهم وآجلهم. . . . » اهـ.

• **وقال الإمام الحافظ أبو الحسن بن القطان (ت ٦٢٨ هـ) في كتابه الجامع الجليل: «الإقناع في مسائل الإجماع» (٦٤-٦٩) أبواب الإجماع في قواطع الأدلة وقواعد أصول الملّة وهي الكتاب والسّنة وإجماع الأمة، فذكر فيها ما ذكره ابن بطة العكبري وزاد:**

«٢٣٧- وأجمعوا علىٰ جواز تأويل القرآن

٢٣٨- وأجمعوا علىٰ أنّ جملة من آي الكتاب لا يجوز إجراؤها علىٰ ظاهرها.

٢٣٩-واتفق المحققون علىٰ منع زوال الظواهر من غير دليل. . . . .

٢٤٤- واتفقوا علىٰ أنه لا يحل بأنْ يفتي بغير علم بالكتاب والسّنة.

٢٤٥- واتفقوا أن طلب رخص كل قائل بلا كتاب ولا سنّة لا يحل.

٢٤٦- واتفقوا علىٰ أنه لا يحل لأحد ترك ما صح من الكتاب والسنة والاقتصار علىٰ ما أُجمع عليه فقط.

٢٤٧- واتفقوا أنّه لا يحل لأحد أن يحلل ولا يحرم ولا يوجب حكمًا بغير دليل من قرآن أو سنة أو إجماع أو نظر، واختلفوا في النظر.

٢٤٨- والأحكام علىٰ ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يحمل سنها ظاهرًا إلىٰ باطن، ولا عامًا إلىٰ خاص، إلا بدلالة من كتاب اللَّه ﷻ، فإن لم يكن فبسنة

رسول اللَّه ﷺ تدل علىٰ أنه خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كتابًا ولا سنة، وهكذا السنة، فلو جاز في الحديث أن يُحال شيء علىٰ ظاهره إلىٰ معنًىٰ باطن يحتمله أكثر الحديث يحتمل عددًا من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلىٰ معنًىٰ منها حُجّة علىٰ أحد ذهب إلىٰ معنىٰ آخر غيره، ولكنَّ الحق فيها واحد علىٰ أنّها علىٰ ظاهرها وعمومها، إلا بدلالة مما وصفت» اهـ.

قلت: وقد نقل غالب هذه الإجماعات الإمام ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص ١٧٥)، وفي «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٠٤)، (١/ ١٠٥).

فهذه جملة فريدة في إجراء عملية التقعيد الإجماعي المنهجيّ للفتوىٰ المنضبطة علىٰ التأصل العلميّ، جعلتها أساسًا وأصلًا للخوض في هذه المسألة.

ثانيًا: أحاديث السّنة:

فقد روىٰ البخاريّ في «صحيحه» (٤٤)، ومسلم (٣٢٥، ٣٢٦/ ١٩٣) من حديث أنس بن مالك أنّ النبيّ ﷺ قال:

«يخرج من النار من قال لا إله إلّا اللَّه وفي قلبه وزن شعيرة من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلّا اللَّه وفي قلبه وزن بُرَّة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلّا اللَّه وفي قلبه وزن ذرّة من خير»، وفي رواية: **«أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ من مثقال حبّة من خردل من إيمان»**، وفي رواية في «مسند أحمد» (١٣٨٦٣، ١٣٨٦٤) من حديث أنس أيضًا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«يقول اللَّه ﷻ: أخرجوا من النار من قال لا إله إلا اللَّه ومن كان في قلبه من الخير ما يزن ذرّة. . . .»**الحديث.

من حديث أنس أيضًا قال رسول اللَّه ﷺ: **«فأقول يا رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا اللَّه، قال: ليس ذاك لك، ولكن وعزّتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي! لأخرجنّ منها من قال: لا إله إلا اللَّه»** رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٠)

ومسلم (٣٢٦/ ١٩٣).

وفي رواية لمسلم (٣٠٢/ ١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه قال رسول اللَّه ﷺ: «**فيقول اللَّه ﷻ: شَفَعَتْ الملائكة، وشفع النبيّون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلّا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قوْمًا لم يعملوا خيرًا قط**» حتىٰ قال ﷺ: «**فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم يعرفهم أهل الجنّة هؤلاء عتقاء اللَّه الذين أدخلهم اللَّه الجنّة بغير عمل عملوه ولا خير قدَّموه**»

وروىٰ ابن حبان في «صحيحه» (٢٢٥) وأحمد في «المسند» (٦٩٩٤) والترمذي في «سننه» (٢٦٣٩) وقال: حديث حسن غريب، والحاكم في «المستدرك» (١٩٣٧) وال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبيّ، وابن ماجه في «سننه» (٤٣٠٠٠)، وأورده المنذري في: «الترغيب والترهيب» (٢٣٠٠) وأقرَّ تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم وابن حبان، وصححه الشيخ أحمد شاكر في «المسند»، وأقرَّ تصحيح الأئمة وأطال القول فيه من حديث عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه ﷻ يستخلص رجلًا من أمُتي علىٰ رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سِجلًّا، كل سِجلّ مَدُّ البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئًا؟ أَظَلَمْك كَتبَتي الحافظون؟، قال: لا يا رب، فيقول: ألك عُذْرٌ، أو حسنة؟ فيبهت الرجَل فيقول: لا يا رب، فيقول: بلىٰ، إنّ لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فَتُخْرَجُ له بِطاقَةٌ فيها: «أشهد أنّ لا إله إلّا اللَّه، وأن محمدًا عبده ورسوله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب ما هذه البِطَاقةُ مع هذه السِجِلَّات؟! فيقال: إن لا تُظلم، قال: فتوضع السجلَّات في كفّة، قال: فطاشت السِجِلّات وثقُلت البِطَاقة، ولا يَثْقُل شيء بسم اللَه الرحمَن الرحيم**»، واللفظ لأحمد في «مسنده».

بوَّب ابن حَبان لهذا الحديث في كتاب الإيمان من «صحيحه» (٦٧):

«ذكر البيان بأنَّ اللَّه -جلّ وعلا- بتفضّله قد يغفر لمن أحب من عباده بشهادته له ولرسوله ﷺ وإن لم يكن له فضلُ حسنات يرجو بها تكفير خطاياه».

قلت: وفي الحديث: «**حسنة**»، وهي نكرة في سياق النفي، فتعم عمومًا كُلّيًا، والقاعدة متفق عليها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

وكذلك يدخل تحت هذه القاعدة الكلية: «النكرة في سياق النفي تعم»، قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فمن فروعها الشهادتان.

وحديث البطاقة مثل الحديث السابق: «**لم يعمل خيرًا قط**».

وبوّب الترمذي لحديث البطاقة في كتاب الإيمان من «سننه» (١٧) باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا اللَّه»، وبوَّب له ابن ماجه في كتاب الزهد من «سننه» (٣٥) باب ما يُرجىٰ من رحمة اللَّه ﷻ يوم القيامة»، وبوّب له ابن ماجه المنذري في: «الترغيب والترهيب» باب الترغيب في قول: «لا إله إلّا اللَّه وما جاء في فضلها».

والمعلوم من الدين بالضرورة عند أهل العلم والشأن، أنّ تبويب الإمام للحديث يدل علىٰ المراد من فقه الحديث وفهمه ومعناه وصحة تصوّره وحسن الوعي بمضمونه وَوَعْيِهِ.

• وحديث مسلم في «صحيحه» (٣٢٦/ ١٩٣) من حديث أنس بن مالك في حديث الشفاعة الطّويل، وفيه قال رسول اللَّه ﷺ: «**وعزّتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجنَّ منها من قال لا إله إلا اللَّه**»، وهو عند البخاري في «صحيحه» (٧٥١٠) يعني: من النار ودخوله الجنّة، والحديث من العمومات الكلّية كالأحاديث التي قبله، وقد مضىٰ آنفًا.

• **وروىٰ البخاري في «صحيحه» (٧٥٠٩) عن أنس** رضي الله عنه قال: سمعت النبيَّ

ﷺ يقول: «**إذا كان يوم القيامة شَفَعْتُ فقلتُ: يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون، ثم أقول: أدخل الجنة من كان في قلبه أدنىٰ شيْء**» فقال أنس: كأنّي أنظر إلىٰ أصابع رسول اللَّه ﷺ».

• ثم في حديث البخاري في «صحيحه» (٦٥٧٣) ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة وفيه قال رسول اللَّه ﷺ: «**حتىٰ إذا فرغ اللَّه من القضاء بين عباده وأراد أن يُخرج من النار من أراد أن يُخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلّا اللَّه أمَرَ الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آثار السجود، وحرَّم اللَّه علىٰ النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود**».

قلت: قال ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (١١/ ٥٠٥):

«واستنبط ابن أبي جمرة من هذا: أنّ من كان مسلمًا، ولكنّه لا يصلّي فإنه لا يخرج من النّار؛ إذ لا علامة له، ولكن يحمل هذا علىٰ أنّه يخرج في القبضة لعموم قوله: «**لم يعملوا خيرًا قط**». » اهـ.

قلت: وهذا استنباط قويّ وفَذٌّ في هذه المسألة من ناحية العموم الكلّي لنص الحديث السابق، والذي لفظه كما سبق: «**ولم يبق إلّا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار، فيخرج قومًا لم يعملوا خيرًا قط**»؛ يعني: لم يصلوّا، وأن تارك الصلاة صاحب كبيرة ولا يخلد في النار، وليس هو بكفر يخرجه من الملة، وهو أيضًا مخصص للحديث الذي رواه في «صحيحه» (٨٢) والترمذي في «سننه» (٢٦٢١) وقال: حديث حسن، من حديث جابر بن عبد اللَّه يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ قال: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**».

وفي رواية الترمذي: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فَمن تركها فقد كفر**»

قلت: وهذا الذي أقول به مرارًا وتكرارًا، ومن ثم أوردت استنباط الفقيه

الأصولي ابن أبي جمرة في النقل السابق آنفًا لأهميّته في هذا البحث.

فإذنْ، هذا يبرهن العموم الكُلِّي لدخول المسلم الموحّد الجنّة بعد خروجه من النار، ولم يعمل خيرًا قط إلا النطق بالشهادتين، كما قال الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري» (١/ ١٤٠) حديث (٤٤): «قوله ﷺ: «**من قال لا إله إلّا اللَّه**» فيه دليل علىٰ اشتراط النطق بالتوحيد» اهـ.

قلت: ولطالما شرحت ودندنت كثيرًا بفهم الرسالة الجليلة للإمام ابن رجب الحنبليّ: «**تحقيق كلمة الإخلاص، وبيان شروطها وأركانها**»، ومنها:

ما رواه البخاري في «صحيحه» (٤٢٥) ومسلم (٣٣) من حديث عتبان بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إنَّ اللَّه حرَّم علىٰ النار من قال: لا إله إلا اللَّه يبتغي بذلك وجه اللَّه**»، وفي رواية للبخاري (٩٩) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا اللَّه مخلصًا من قبله**».

ومنها: ما رواه مسلم (٢٦) من حديث عثمان بن عفّان قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ مات وهو يعلم أنّه لا إله إلا اللَّه دخل الجنة**».

ومنها: ما رواه مسلم (٢٧) عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلّا اللَّه وأنّي رسول، لا يلقىٰ اللَّه بها عبد غير شاكّ فيهما إلّا دخل الجنة**».

وفي رواية مسلم (٣١) قال ﷺ: «**من رأيت مِنْ وراء هذا الحائط يشهد أنْ لا إله إلّا اللَّه مُسْتيقنًا بها قلبه فبشّره بالجنة**».

ومنها: ما رواه البخاري في «صحيحه» (١٥) ومسلم (٤٤) من حديث أنس عن النبيّ ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»

ولقد فصّلت في كتابي «**شريعة الفرقة الناجية عقيدة أهل السنّة والجماعة وبيان**

أثرها في الأمة، نسيج سلفي من دُوَرِ كلام أئمة السلف»

وبيْنت الإجماعات علىٰ: «**أن الإيمان قول وعمل ونية واتباع السنّة**»، وكل ما كان من مسائل التوحيد والعقيدة، ومسائل الدين في هذا الشأن، فأردت في هذه المقالة الجمع لكل الأدلة والتوافق بينهما وإنّما كتبت هذه المقالة الوجيزة لبيان سعة رحمة اللَّه العظيمة علىٰ خلقه وعباده الموحِّدين فقد روىٰ مسلم في «صحيحه» (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة أنّ النبيّ ﷺ قال: «**لما خلق اللَّه الخلق كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: إنّ رحمتي تغلب غضبي**»، وفي رواية (١٥/ ٢٧٥١): «**قال اللَّه ﷻ: سبقت رحمتي غضبي**»، فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة الصريحة ظاهرها أن العصاة الموحدين مصيرهم إلىٰ الجنة وعدم الخلود في النار، ولو لم يعملوا خيرًا قط إلّا شهادة التوحيد؛ حتىٰ يتم الجمع بين الأدلة، يعني: قد خُصّص قوله ﷺ: «**فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط**» بشهادة «لا إله إلا اللَّه وأنّ محمدًا رسول اللَّه»، وكذلك خُصّص: «**لم يعملوا خيرًا قط**» بخلوص القول للَّه وحده، وهو إجماع أهل العلم سلفًا وخلفًا، فقد قال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فقد قالوا: لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، وقد كذّبهم اللَّه تعالىٰ ذكره في شهادتهم، فثبت لزوم الإخلاص

وقال تعالىٰ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فهو قول بصدق وإخلاص وعلم بمعناها، وهو الوحدانية للَّه سبحانه، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وروىٰ البخاري في «صحيحه» (٦٩) ومسلم (١٧٣٣) قال رسول اللَّه ﷺ: «**يسّروا ولا تعسّروا، بشروا ولا تنفّروا**»، وأحاديث المسألة من البشر الذي يفرح به المؤمن وعند البخاري (٦٧٨٦) ومسلم (٢٣٢٧) عن عائشة: قال: «ما خُيّر رسول اللَّه ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن

إثمًا»، وأحاديث الباب صحيحة صريحة في التيسير الفائق علىٰ العصاة.

• ويكفي في هذا السياق الآية الأم والعمدة في المسألة، قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، فالحمد للَّه الذي وسعت رحمته كل شيء فإذا كان ذلك كذلك، فقد تقرَّر أنّ الإجماع علىٰ حملِ الظاهر والعام علىٰ ظاهره وعمومه مالم يرد ما يغيّره، فإن ورد التخصيص، فهو عموم مخصوص، فقوله ﷺ: «**لم يعمل خيرًا قط**» علىٰ عمومه إلا بالشهادتين، بلا خلاف؛ لأنَّ الإجماع علىٰ خلود الكافر في النار، والكافر قد يعمل خيرات كثيرة، وخيراته لا تنفعه مالم يأت بالشهادتين، وهذا عموم مخصوص ودليل ذلك: ما رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤) عندما حضرت أبا طالب الوفاة قال له رسول اللَّه ﷺ: «**يا عم أقل: لا إله إلا اللَّه كلمة أشهد لك بها عند اللَّه حتىٰ قال هو علىٰ ملّة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا اللَّه**»، فلمَّا أبَىٰ، ما نفعه الخير العظيم في نُصْرة رسول اللَّه ونصره دينه، ولو قالها لكان مُسلمًا.

وروىٰ مسلم في «صحيحه» (٢١٤) من حديث عائشة قالت: يا رسول اللَّه! ابنُ جُدْعانَ كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين، فهل ذاك نافعه؟ قال: «**لا ينفعه، إنّه لم يقل يومًا: ربّ اغفر لي خطيئتي يوم الدين**»، يعني: لم يقل: لا إله إلا اللَّه.

هذا الحديث عند مسلم في كتاب الإيمان من «صحيحه»: باب الدليل علىٰ أن من مات علىٰ الكفر لا ينفعه عمل، ومثله حديث أبي طالب كذلك في الإيمان باب الدليل علىٰ صحة إسلام من حضره الموت ولم يشرع في النَّزع، وهو الغرغرة، ونسخ جوازًا الاستغفار للمشركين، والدليل علىٰ أنّ من مات علىٰ الشّرك فهو من أصحاب الجحيم، ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل، أما المسلم الموحّد، فقد آمن باللَّه وصدّق وقبل وأخلص النيّة، وعلم معنىٰ الشهادتين، ونطق بهما، فكيف

نضيّق ما وسعه اللَّه الذي قال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ هو كُليّة جامعة كتفية شافية.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، وقال ملك الملوك: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه كلية أخرىٰ؛ إذ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، وجميع؛ مثل: كل، في شدة وقّوة الشمول العام، مادام أنَّ العبد يموت بعد نطق الشهادتين بشروطها -كما مرَّ مفصّلًا، وقال تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهذه الآيات الكلية تحمل علىٰ القاعدة المجمع عليها: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».

ثم الكلام هنا في سياق عظم النار والخلود فيها، وكِبَر مشقتها وجَسَامتها التي لا يتحمّلها البشر، فلو وجد من الأدلة والبراهين والحجة ما يدفعنا للقول به بالدليل والتعليل، علىٰ وفق القانون الكليّ العام في منهجية الاستدلال والاسْتنباط الصحيح، والجمع بين الأدلة، ودفع التعارض بينها، والسير للأرجح علىٰ منهج السلف الكرام، فعلام يُلام من أتبع الهدىٰ والحق الذي وصل إليه علمه؟!

قال الإمام ابن القيم في: «إعلام الموقعين عن ربّ العالمين» (١/ ١٤):

«قال الشافعي قدّس اللَّه تعالىٰ روحه: أجمع المسلمون علىٰ أنّ من استبانت له سُنّة رسول اللَّه ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس.

وقال أبو عمر بن عبد البرّ وغيره من العلماء: أجمع الناس علىٰ أنّ المقلّد ليس معدودًا من أهل العلم، وأنّ العلم معرفة الحق بدليله.

وهذا كما قال أبو عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ؛ فإنَّ الناس لا يختلفون أنّ العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدّليل، وأما بدون الدليل فإنما هو التقليد» اهـ.

فهذه إجماعات من أئمة الدين تمنعنا من الحجر علىٰ من تكلم بعلم وفهم وحجة وبرهان.

● وأما الإجماع الذي نقله الأئمة -كما مرَّ-: «الإيمان قول وعمل ونية واتباع السنة» فحق لا مرية فيه؛ ولكن لا دلالة في هذا الإجماع الأخير علىٰ ما يتعارض مع أحاديث المسألة، وهي من الصادق المصدوق ﷺ، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، نعم: الإيمان قول وعمل ونية واتباع السنة إجماعًا وحقًا، وأحادث رسول اللَّه إجماع وحق، وليس فيما ذكرناه في المسألة تعارض مع هذا الإجماع، فالموحد قال الشهادتين وعمل بلسانه وصدق وأخلص بقلبه ونيّة وهذا عمل، واتبع السنة في نطقه بالشهادتين، والإيمان باللَّه ورسوله، ولو لم يفعل غيرهما، فأين التعارض هنا؟!

نعم، أحاديث الباب عظيمة، ورسول اللَّه ﷺ عظيم عند اللَّه وفي السموات والأرض وهو أرحم الخلق علىٰ الخلق بعد رحمة اللَّه التي وسعت كل شيْء، فلتُجْر الظواهر و العمومات علىٰ عمومها وظواهرها، حتىٰ تصرفها صوارف صحيحة صريحة لا تحتمل التأويل، ولو حدث خلاف فيها من ناحية الفهم والاستنباط، فالقاعدة الكلية «لا ينكر المختلف فيه، و إنما ينكر المجمع عليه».

ولسنا ممن ندعو إلىٰ الإرجاء، فإنه من أشد الإفساد في دين اللَّه، ومن أعظم الفرق الضالة عن الحق مذهب المرجئة وأهله.

ولا ندعو الناس إلىٰ الاكتفاء بالشهادتين، فهذا هو الضلال المبين، ونقض لعرىٰ الإسلام وأركانه وشعائره وأصوله وأسسه، بل منهجنا الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالحين، ومنهج العلماء الربَّانيين، وهذا ظاهر في كل كتبي ومقالاتي ودروس وأبحاثي، غير أني أردت أن أفصل القول في هذا المسألة وبيان ما فيها من الحق أو الباطل والراجح والمرجوح؛ فقد قال في هذه المسألة أئمة من السلف والخلق منهم من قال بما أقول، ومنهم من قال بعكس ما أقول، وقد كنت أقول بأحد القولين من قبل، والآن فصّلت القول في هذه المقالة وما ترجّح عندي فيها، والقاعدة الكلية للمجمع عليها: «**لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد**»، ولا يحق لمن ترجح عنده قول بالدليل أن يقلد أحدًا، وليقلْ بما رآه قربة إلىٰ اللَّه تعالىٰ، لأنه لا يجوز غير ذلك.

فقد روىٰ البخاري في «صحيحه» (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرٍو بن العاص، أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إذا احكم الحاكم فاجتهد صم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجران**».

فقد روىٰ البخاري في «صحيحه» (٢٨٠٧) عن أنس بن مالك: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يؤتىٰ بأنعم أهل الدنيا من أهل النار يوم القيامة، فيصبغ في النار صِبْغة ثم يقال: يا ابن آدم! هل رأيت خيرًا قط؟ هل مرَّ بك نعيم قط؟ فيقول: لا واللَّه يا رب، ويؤتىٰ بأشد الناس بؤسًا في الدنيا من أهل الجنّة، فيُصبغ صِبْغة في الجنّة فيقال له: يا ابن آدم! هل رأيت بؤسًا قط. هل مرَّ بك بؤس قط؟ فيقول: لا واللَّه يا رب! ما مرّ بي بُؤس قط، ولا رأيت شدة قط**».

فتدبّر هذا الحديث مع حديث: «**لأُخرجنَّ منها من قال لا إله إلّا اللَّه**»، ومدىٰ عظم الرحمة واللطف والرأفة بالموحد العاصي!!!

فحديث البطاقة، وحديث: «فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط» فهذان الحديثان أعظم الفرج علىٰ المسلم الموحد، فكيف يكون الجدال والمشاقة في دم؟؟؟ الرَّغبة في الانتصار لهذين الحديثين، وما شابههما من الأحاديث الأخرىٰ؟!

• **قال أبو العبَّاس القرطبي في: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ٣١٩/ حديث (١٤٨)) (٦١) باب شفاعة النبيّ ﷺ لمن أُدْخِل النار من الموحدين:**

«ولذلك قال تعالىٰ في الحديث: «لأُخرجن من قال لا إله إلّا اللَّه»، وعن إخراج هؤلاء عَبَّرَ بقوله: «فيقبض قبضة من النار فَيُخْرج قومًا لم يعملوا خيرًا قط»؛ فإذًا، الأصح في تأويل هذا الحديث: «**انطلق فمن كان في قلبه مثقال حبّة من بُرّة أو شعيرة من إيمان فأخرجه منها**» إلىٰ أن قال: «**أدنىٰ أدنىٰ من مثقال حبّة من خردل من إيمان**» أن يكون الإيمان هنا أُطْلق علىٰ أعمال القلوب، وسمَّاها: إيمانًا لكونها في محلّ الإيمان أو عن الإيمان، علىٰ عادة العرب في تسمية الشيْء باسم الشيْء إذا جاوره، أو كان منه سبب؛ وإنّما قلنا: أراد به أعمال القلوب هنا دون أعمال الأبدان؛ لقوله ﷺ: «**من كان في قلبه مثقال حبّة**» فخصّه بالقلب» اهـ.

ولقد تأول بعض أهل العلم من أهل السنة والجماعة علىٰ حمل أحاديث الباب -حديث البطاقة، وحديث «**لم يعمل خيرًا قط**» - علىٰ وجود الشروط وانتفاء الموانع، بمعنىٰ: حمل الحديث علىٰ من لم يتمكن من العمل، أما من تمكن فلا، وعضدوا ذلك:

بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٣٠٨):

«ولهذا كان القول: «**إنّ الإيمان قول وعمل**» عند أهل السنة، وحَكَىٰ غير واحد الإجماع علىٰ ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك

قوله في: «الأم»: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم، ومن أدركناهم يقولون: إنّ الإيمان قول وعمل ونيّة، ولا يجزئ واحد من الثلاثة إلّا بالآخر» اهـ.

وكذلك قال الشوكاني في: «نيل الأوطار» (٣/ ٤٨-٥٠) حديث (٢٣/ ٤١٤):

«وأقول: أطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف والأشعرية والمعتزلة وغيرهم، أنّ الأحاديث الواردة بأن: «**من قال لا إله إلا اللَّه دخل الجنّة**» مُقيّدة بعدم الإخلال بما أوجب اللَّه تعالىٰ من سائر الفروض، وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتُب فاعلها منها، وأنّ مجرد الشهادة لا يكون مُوجبًا لدخول الجنة، فلا يكون حُجّة علىٰ المطلوب؛ وإنما ذكرنا هذا للتعريف بإجماع المسلمين علىٰ أنّ هذه الأحاديث مقيدة بعدم المانع، ولهذا أوَّلها السلف» اهـ.

قلت: هذه الإجماعات حق وصدق لا مرية فيها.

قال أبو الحسن بن القطان في: «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٦٨-٦٩):

«وأجمع الجمهور الأعظم أنّ الإجماع من علماء أهل الإسلام حُجَّة لازمة وحق مقطوع لا يسع خلافه» اهـ.

غير أنّه لا يوجد مانع من اعتبار الإجماعات المذكورة أوجبت الفرائض، وتارك الصلاة والزكاة والصوم والحج ليس بكافر، بل صاحب كبائر إن شاء اللَّه عذّبه، وإن شاء غفر اللَّه ابتداء، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، فتركُ الفروض، وفعل الحرام من القتل والزنا والسرقة والظلم وغيره من الكبائر العظام، لا يمنع من أنَّ مصير المسلم الموحّد إلىٰ الجنة في عاقبة أمره مع ما كان منه.

وعليه فلا دلالة في هذه الإجماعات علىٰ المنع من دخول الجنّة، والآيتان من سورة النساء أعظم دليل علىٰ ذلك، فلا تُضْرب أدلة الأحكام بعضها ببعض، بل

الأصل المجمع عليه إعمال كل الأدلة ما استطعنا لذلك سبيلًا، قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ومن أقوىٰ الأدلة في المسألة: اختلاف السلف في دلالة قوله ﷺ: «**فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط**» والقاعدة المجمع عليها: «**لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة**» فلما قال رسول اللَّه ﷺ ذلك وسكت ولم يقيّد، نزل الحديث علىٰ العموم، حتىٰ يخصّص بيان ذلك منه، وهذا الحديث في جملة أحاديث الشفاعة ولطف أرحم الراحمين بخلقه وعبادة العصاة الشاردين علىٰ اللَّه ورسوله، ولو فعلوا ما فعلوا، ما داموا نطقوا بالشهادتين وأتوا بشروطها، نعم الإجماعات علىٰ أن الإيمان قول وعمل ونية واتباع السنة، فأحاديث الباب مخصّصة لهذا العموم علىٰ التقييد بالشهادتين.

وهل هناك أعظم من القتل حتىٰ قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]، ولا خلاف عن أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا أن الموحد القاتل غير مخلّد في النار ومآله في عاقبة أمره إلىٰ الجنّة.

● ومن جملة ما يستدلّ به في هذا السياق: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، فهذا نص صريح في إحباط كل عمل صالح وخير مع الشرك باللَّه، والمسلم الموحَّد منعته «**يخرج من النار من قال لا إله إلا اللَّه وفي قلبه وزن ذرّة من خير**».

وهذا أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ جزء من الإيمان وبه يخرج من النار ويدخل الجنّة، ولا يقال: إن هذا كان في بداية الإسلام ثم زادت الواجبات والفرائض فنسخ ذلك؛ لأن الأصل الكليّ في النسخ ما قعّدوه في هذا الباب: «**لا يقال بالنسخ إلا عند تعذّر الجمع، فإن وُجد ولو وجه واحد للجمع والإعمال لكل الأدلة فلا نسخ**»، وهذه قاعدة لا خلاف فيها عند علماء أصول الفقه.

وماذا بعد قوله ﷺ -كما مرّ في «الصحيحين»- كما في الحديث القدسي: «**ولكن وعزّتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي! لأخرجنّ منها من قال لا إله إلّا اللَّه**» البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (٣٢٦/ ١٩٣) وفي هذا الحديث عند مسلم بلفظ: «**فمن كان في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ من مثقال حبّة من خردل من إيمان فأخرجه من النار فانطلق فأفعل**».

قلت: وهذا الحديث الأخير هل يصدق عليه من صلىٰ وصام وزكّىٰ وحج وفعل الواجبات والفرائض وأمر بالمعروف ونهىٰ عن المنكر، واجتنب ما نهىٰ اللَّه عنه ورسوله؟! بل هو لم يعمل إلّا ذرة خير والحديث علىٰ ظاهره، كما مرّ من الإجماعات في صدر المقالة، **حيث قال أبو الحسن بن القطان في «الإقناع في مسائل الإجماع» (رقم ٢٣٩)**: «واتفق المحققون علىٰ منع زوال الظاهر من غير دليل» اهـ.

- **خاتمة المقالة بحديث في المسألة جليل وعود على بِدْء:**

فقد روىٰ البخاري في (صحيحه) (٣٠٦٢) ومسلم (١١١) من حديث أبي هريرة في حديث طويل قال فيه رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّه أكبر أشهد أنيّ رسول عبد اللَّه ورسوله**» ثم أمر بلالًا فنادىٰ في الناس: «أنه لا يدخل الجنّة إلا نفس مؤمنة».

ثم عود علىٰ بِدء، بالحديث الأول في هذه المقالة قال رسول اللَّه ﷺ: «**يخرج مِنَ النار مَنْ قال لا إله إلّا اللَّه وفي قلبه ذرّة من خير**» متفق عليه، وفي رواية عند مسلم (٣٢٦/ ١٩٣): «**فأقول: يا رب أمّتي أمّتي فيقال لي: انطلق فمن كان في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ من مثال حبّة من خردل من إيمان فأخرجه من النار، فانطلق فأفعل**»

فنطق اللَّه أرحم الراحمين ورسوله الأمين بإدخال الموحد الشارد علىٰ ربه

ورسوله الجنة بأدنىٰ جزء من الإيمان، مع قوله ﷺ: «**فأقول يا رب: أمّتي أُمتي**».

فالمسلم المؤمن ذو الخردلة من الإيمان من أهل الجنّة، رَغم أنف أبي جميلة.

هذا ما كان عندي في هذه المسألة الشائكة، اتبعت فيها ضَوابطَ التكلم فيها بقانون الاستدلال العلميّ القائم علىٰ منهجية الفتوىٰ، وصحة الجمع بين أدلة الأحكام في صعيد واحد، ثم دفع التعارض بينهما، مع إثبات الدليل دراية ورواية، فهمًا وإدراكًا، تصوّرًا ووعيًا، وإنما بنيت بحثي هذا بمنهجية الدليل، بعيدًا عن كثرة النقولات من كلام العلماء بلا دليل فقد أجمع أهل العلم من الفقهاء والأصوليين علىٰ نص هذه القاعدة: «**الحكم علىٰ الشيْء فرع عن تصورّه**»، و

هي قاعدة كلية تحدد مسار الترجيح بوسائله الأصولية، فإذا أُحسن التصوّر بإحسان الفقه والفهم لمراد اللَّه ورسوله، ما استطعنا إلىٰ ذلك سبيلًا، فقد أدّىٰ الرجل مِنّا ما عليه، والتوفيق والسداد ممن العليم الحكيم، وللَّه الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه، وصلىٰ اللَّه وسلم علىٰ نبيّنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد للَّه ربّ العالمين.

وقَّعَهُ

الباحث الشرعيِّ الدكتور/ عيد أبو السّعود الكيَّال